

في خضم سعيه لإقناع من بيدهم الأمر أن يعطوه فرصة إعادة التجربة بقضاء فترة ثانية بقصر قرطاج واستبداله استدعاء " شاهد العقل " بـرجاء إعادة " الشاهد " إليه جرّه الحلم إلى كشف ما عملت الآلة الرسمية، طيلة ثلاثة وستين سنة، على تغطية زيف ما يعنيه تاريخ 20 مارس 1956 في أذهان عموم الناس أو ما تعنيه تلك الوثيقة التي طالما تشوّف لها الناس وتكتم عليها المتسلطون المتعاقبون على البلاد، فاعترف رأس الدولة، الباجي قائد السبسي، أن إمضاء هذه الوثيقة أو التصريح بذلك الإعلان لم يكن في الحقيقة استقلالاً فعلياً في ظل ما عدّده من أحداث جرتها فرنسا المستعمرة على تونس والتونسيين ولا الأوضاع التي فرضت علينا حين قال حرفياً " يوم 20 مارس الجيش الفرنسي كان موجوداً في كامل الجمهورية التونسية أو الإيالة التونسية، والقضاة الفرنسيين كانوا منتشرين والأمن والجندرية والجيش كانوا منتشرين... ما تماش دولة مستقلة والوضع على هذا الحال... في ذلك الوقت الكولونيل " مولو " قال: " الولايات الثلاثة بتاعي "

إذا كان هذا اعتراف رأس النظام وذاك ما استدل به على صحة رأيه ودقة تشخيصه ليخلص أن الجهود التي بذلت وقد أسهم فيها بوصفه أحد أركان المنظومة الحاكمة، قد حققت الاستقلال الفعلي للبلاد وهو ما يريد أن يثنته بخطابه وأنه يرأس بلداً مستقلاً، فإنه يحق لنا أن ندلل وبمثل ما احتج به أن ثبت أن الإستقلال لا يزال في الحقيقة إلا وهماً يخدع به الراسميون جمهور الناس.

إذا كانت الوثيقة الممضاة من قبل رئيس حكومة الباي يومها السيد " محمد الطاهر بن عمار " من جهة ووزير خارجية فرنسا حينها " كريستيان بينو " قد ألغت وتجاوزت وثيقة الحماية الممضاة يوم 12 ماي 1881 ، فهل يعني ذلك أن البلد تجاوز كل ما ترتب عنها؟ فالجواب قطعاً لا... والدليل ما صرح به رئيس الدولة.

ولنا هنا أن نطرح بعض النقاط لعلها تكشف الحقيقة أكثر وتزيل بعض الوهم الذي يريد الجانب الرسمي أن يسبغه على هذه المسألة الخطرة والحيوية على وعي الناس.

– ما مصير الاتفاق الذي أبرمته السلطة الاستعمارية، بتاريخ 21 ديسمبر 1948، وأي معنى للاستقلال في هذا السياق، والذي منحت بموجبه كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حق امتياز التنقيب على البترول على مساحة 70.000 كم مربع لكلّ جانب، (الملفات السرية لشمال إفريقيا ص 56، للمؤرخ الفرنسي بيار فونتان) وهو الثمن الذي دفعته فرنسا لأولياء تحريرها من الاحتلال الألماني مما حدا بالكاتب أن يخلص إلى القول: أننا أمام أكبر عملية سطو سياسية - اقتصادية لما بعد الحرب والتي كلفت فرنسا التخلي عن شمال إفريقيا؟

– ما مصير المرسوم الممضى من قبل محمد الأمين باي والمقيم العام الفرنسي في تونس جان

مونس بتاريخ 06 أكتوبر 1949، وأي معنى للاستقلال في هذا السياق، والذي منح امتياز استغلال الملح لشركة " كوتيزال " بمعلوم رمزيّ يستمرّ إلى يوم الناس هذا، تحت مسمى السيادة الوطنيّة وفي ظلّ الارتباطات السياسيّة لحكومات ما بعد " الاستقلال "؟

– هل في سياق الاستقلال ووارده تنزيي شركة "بريتش غاز" بعباءة شركة " شال " سنة 2015 بعد أن اشترت كل أصولها من أهم الشركات العاملة في تونس في مجال النفط والغاز لتكون أكبر منتج للغاز في بلادنا موفرة قرابة 60 بالمائة من إنتاج الغاز المحلي للاستعمال المنزلي؟ هل لا بد من الإشارة إلى مسخرة حقل ميسكار وإخوانه؟ أم لا بد من الحديث عن شركة بيتروفاك وحيارتها بصفة غير شرعيّة لحقل الغاز " شرقي "؟

– أم هل أن ما يهيا في الغرف المظلمة للشركة البريطانية "تو- نور" من أجل منحها امتياز بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم على مساحة لا تقل عن 25 ألف هكتار في منطقة رجيم معتوق الصحراوية، لتزويد كل من مالطا وإيطاليا وفرنسا بالكهرباء المنتجة في تونس يندرج أيضا في سياق الحفاظ على هذا الاستقلال؟

– هل أن إعطاء منظمة "أكتيس إستراتيجي" البريطانية والتي يديرها خير الأمن الدولي ومستشار وزارة الخارجية البريطانية " أندرو راثميل " صلاحية الإشراف على هيكله مصالح رئاسة الحكومة في بلادنا ومصالح وزارة الداخلية، كوضع الخطط الإستراتيجية ورسم السياسات المحلية وتحديد العقيدة الأمنية، هو أيضا من مقومات السيادة الوطنية ودليل على حقيقة استقلال البلاد؟

– وهل أن إعلان نائب السفارة البريطانية في تونس وهو يدشن مركزا لأمن " الجوار " في خزامة بسوسة، بعد أن دشنت السفارة مركزا آخر في بنزرت، عن سعاداته بمساهمة المملكة المتحدة بتجديد 15 مركزا لشرطة " الجوار " في مختلف الولايات من بنزرت إلى بن قردان، مع تطميننا أن بلاده ستعمل مع شركائهم المحليين لدعم القطاع الأمني في تونس هو أيضا من مقومات السيادة الوطنية ودليل على حقيقة استقلال البلاد؟

هل أن خواطر الباجي قائد السبسي عن تاريخ 20 مارس 1956 ووثائقه هي صحوة ضمير، أم يندرج ضمن القتال إلى آخر جندي فرنسي، في ظل تقديم أوراق الاعتماد لشغل كرسي قرطاج للمدة الرئاسية القادمة خاصة ونحن ندرك حجم الغيظ الذي اعتصر يوما ما " المؤرخ بيار فونتان " وهو يجلد الساسة الفرنسيين حين قال في كتابه المذكور أعلاه وبالصفحة 93 " أمام الضغط الأمريكي السوفياتي، نعتقد أن فرنسا موظفة للدفاع عن المصالح البريطانية في شمال إفريقيا..



في خطاب رسمي: الباجي ينسف وهم الاستقلال | 3

عبد الرؤوف العامري